موقع مصطفى نور الدين عطية

مع الدكتور محمد دويدار : مشروع اسرائيل المقبل تحقيق الكيان الاقتصادي .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٥١، ١٩ ابريل ١٩٨٥، باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

الأحد 31 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية



يتحدث الى الزميل مصطفى نور الدين عطية

مشروع اسرائيل المقبل تحقيق الكيان الاقتصادي

مع الدكتور محمد دويدار

الدكتور محمد دويدار من أبرز اعلام الفكر الاقتصاديَ السياسي العرب. صدر له بالعربية والفرنسية والانكليزية عدد كبير من المؤلفات تناول فيها أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة، وهو يولي مسألة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي اهتماماً خاصاً. هنا حديث له يتناول جملة من المسائل الاقتصادية السياسية التي تعتبر موضوع الساعة، دولياً وعربياً

اعداد: مصطفى نور الدين عطيه

يعاني الاقتصاد الرأسمالي العالمي، منذ سنوات، أزمة يحاول خبراؤه في البلدان المتقدمة البحث في أسبابها وايجاد الحلول الملائمة التي تؤدي الى تخفيف حدتها ان لم يكن تجاوزها. وفي هذا السياق ثمة مَن يرد أسباب الازمة الى ارتفاع اسعار النفط ومشتقاته، والى ارتفاع مديونية البلدان السائرة في طريق النمو ـ او المتخلفة بحسب الصفة التي اصطلح القوم على اطلاقها على غالبية بلدان العالم الثالث ـ وثمة مَن ينظر الى وجود العمال المهاجرين في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة على انه سبب ثالث لا يقل أهمية عن السببين الاولين. ويأتي ارتفاع سعر الدولار على نحو محيِّر في الآونة الاخيرة ليخلف مزيداً من البلبلة في اوساط الخبراء الاقتصاديين ويطرح تساؤلات حول المنحى الذي تأخذه دورة الاقتصاد الرأسمالي الدولي في الوقت الحاضر.

الدكتور محمد دويدار كان قد تناول هذه الازمة في دراسات عدة. ويوجز هنا نظرته اليها في ضوء التحليل الذي اعتمده في كتابه «الاقتصاد الرأسمالي الدولي في ازمته»:الصادر عام ١٩٨١. يقول:

الحديث عن هذه الأزمة يعود بي الى أواخر الستينات حين كنت اقوم بواجب قومي في الجزائر هو الاسهام في تعريب الدراسات الاقتصادية في الجامعة الجزائرية. في آذار (مارس) من عام ١٩٦٨ بدأت أزمة سميت آنذاك بأزمة الدولار. وقد طلب مني احد الاصدقاء، وكان يرئس تحرير صحيفة «الشعب» الجزائري باللغة العربية، ان اكتب كلمات عن هذه الازمة. وكان ان كتبت مقالاً بعنوان «ازمة الدولار ام ازمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟». وقد تبيَّن لي منذ ذلك الوقت ان الأزمة في الواقع ليست أزمة دولار وانما هي ازمة رافقت الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ مطلع القرن العشرين. واتخذت شكلها الحقيقي بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥. وفي محاولة تفسيرها ظهر اتجاهان رئيسيان: الاول يحاول تفسيرها على انها ازمة طاقة. والثاني يردها إلى ازمة النظام النقدي الدولي. وكان هذا الاتجاه سائداً آنذاك.

وفي دراسة نظرية وضعتها عام ١٩٧٥ حاولت ان ابيِّن ان لا وجود لأزمة طاقة بالمعنى الدقيق للكلمة. وظهرت صحة هذا التحليل في بداية الثمانينات وتأكدت خصوصاً في الوضع الراهن للسوق النفطية الدولية. كذلك حاولت ان أبيِّن ان الأزمة، وان كانت تجد صداها في النظام النقدي الدولي، الا انها تتميَّز بعمق اكبر يتمثل في كونها أزمة هيكلية، وقد أثبتت حركة الاقتصاد الرأسمالي الدولي في السبعينات انها ازمة هيكلية فعلاً ولا يمكن فهمها الا بمنهجية مختلفة تحاول ان تتبيَّن الاتجاه طويل المدى جداً الذي يأخذه الاقتصاد الرأسمالي

الدولي في القرن العشرين، ثم تحاول ان تكتشف في هذا الاتجاه المنحى الهيكلي الذي بدأ يتحقق منذ الحرب العالمية الثانية، واخيراً تحاول ان تتعرَّف في هذا المنحى العوامل التي يمكن ان تؤثر في الموقف الاقتصادي.

خرجت من هذه الدراسة التي اشرت اليها في الكتاب بنتيجة مفادها ان الاقتصاد الرأسمالي الدولي يعاني ازمة هيكلية ستمتد حتى النصف الثاني من الثمانينات على الأقل. وقد كان ذلك، فالأزمة عامة. اي انها ازمة في الاداء الاقتصادي، وفي السياسة الاقتصادية التي يمكن ان تتخذها الدول الرأسمالية المتقدمة منها والمتخلفة، وفي الفكر الاقتصادي نفسه الذي لا يساعد في فهم طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ولا في فهم كيفية ادائه.

على ذلك لا يمكن ردّ هذه الأزمة الى عنصر النفط ولا الى زيادة عدد العمال المهاجرين، فهذه الزيادة لم تكن الا تلبية لحاجة الاجتزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي في لحظة توسع السوق. لكن الأزمة هي التي تحد من تشغيل العاملين وتزيد من نسبة البطالة بين المهاجرين وغير المهاجرين. وثمة فئات تتأثر اكثر من غيرها بالأزمة ويأتي في طليعتها العمال الأجانب والفئة الشابة المؤهلة من الفئات العمالية المحلية، وعلى ما أعلم فان نصف المتعطلين في فرنسا هم من الشبان.

حاول رأس المال الدولي ايجاد منافذ للتخفيف من حدة الأزمة. ومن ذلك القاء المسؤولية على عاتق العمال الأجانب القادمين من الأجزاء المتخلفة مسؤولية الأزمة في الاجزاء المتقدمة، وقد يقال ان هذا يخفف من حدة الازمة جزئياً ويحول دون بلوغها مستويات اعلى. وقد يكون في التوترات المحلية في الاجزاء المتخلفة من العالم منفذ آخر للاقتصاد الرأسمالي الدولي يخفف عبره من ازمته. وهذا ما يحصل من خلال توتير العلاقات بين حكومات العالم الثالث وجعلها من كبار

مشتري الاسلحة ولاسيما منها البلدان المنتجة للنفط. وثمة منفذ آخر

يتمثل في الارتفاع المصطنع لسعر الدولار. وفي نظري ان هذا الارتفاع يعود الى السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الاميركية حيال عجز ميزانيتها والتي تهدف الى نقل جزء من آثار الازمة الى من يبيعون منتجاتهم بالدولار بحيث تصبح معدلات تبادل التجارة في غير مصلحة اصحاب المواد الاولية بما فيها النفط. وقد توجد منافذ اخرى للتخفيف من حدة الأزمة لكنني اعتقد ان الخروج منها لن يكون في المستقبل القريب.

اذا كانت هذه نظرة الدكتور دويدار الى ازمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي، فما هي نظرته الى «حرب النفط» الدائرة حالياً بين البلدان المنتجة والمستهلكة، وما يترتب على هذه الحرب من نتائج على مستقبل الوضع الاقتصادي البلدان العربية المنتجة؟ خصوصاً ان تقلبات اسعار النفط، وما تعمد اليه بعض البلدان الرأسمالية من اغراق للسوق النفطية بكميات فائضة من نفطها في مقابل النفط العربي، والبحث عن مصادر طاقة بديلة، كل ذلك يؤثر تأثيراً بالغاً في خطط التنمية في البلدان العربية المنتجة للنفط ويطرح تساؤلات حول مستقبلها الاقتصادي.

حرب النفط

عن هذه المسألة يتحدث الدكتور محمد دويدار موجزاً الافكار الاساسية التي ضمَّنها كتابه «الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات» الصادر عام ١٩٨٢. يقول:

في ما يتعلَّق بما سمي ازمة النفط التي اشرت سابقاً الى ان ازمة الاقتصاد الدولي لا يمكن ان تُردَّ اليها، يتعين اولاً الا ينظر اليها بمعزل عما يدور في السوق الرأسمالية الدولية: وينبغي في الحكم على اسعار النفط واثرها ان تؤخذ هذه السلعة في اطار مجموعة السلع التي يتم تبادلها في السوق الدولية.

مجموعة السلع هذه تتمثل أولاً في حزمة من المواد الاولية من بينها النفط وتتمثل ثانياً بسلع صناعية تأتي غالباً ـ ما عدا بعض السلع

الواردة من جنوب شرق آسيا ـ من الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة في الغرب. وتتمثل ثالثاً في المواد الغذائية التي اصبح عدد كبير من الدول العربية مستورداً لها. حتى تلك البلدان صاحبة القواعد الانتاجية الزراعية في الفترة السابقة على الستينات ـ الى ذلك هناك أنواع اخرى من السلع، كالذهب الذي يُباع ويشرى في السوق الدولية، والاسلحة، والخدمات مثل التـأمين والائتمـان والنقل والتكنولوجيا والدراسات. كل هذه سلع تُتبادل في السوق الدولية عن طريق مجموعة من الاثمان. ويتعين ان يؤخذ النفط من داخل هذه المجموعة للتعرف الى المحصلة النهائية لأثر اثمان النفط على التبادلات الدولية.

لو اخذت، من جانب، ما تصدره الدول الرأسمالية المتقدمة الى البلدان المنتجة للنفط، واخذت من جانب آخر، النفط وما يجري مجراه من منتجات التصدير، لوجدت ان غالبية السلع التي تصدر من الدول الرأسمالية المتقدمة ـ من حيث علاقات الاثمان ـ تؤدي الى ان تكون شروط التبادل في غير مصلحة الدول النفطية، اذا اضفت الذهب والتعاملات على الذهب واضفت الائتمان والاسلحة وغير ذلك.

وعند دراسة سوق النفط الدولية يتعين التفرقة بين اطراف عدة. فمن الخطأ ان ندرس العلاقة وكأنها علاقة بين دول. وهذا طبعاً ناتج عن الخطأ الأساسي في دراسة التجارة الدولية باعتبارها حركة بين دول. ذلك انها في واقع الحياة اليومية تدرس كعلاقة بين شركات، وبين تجار.وكل ما في الأمر انه على الصعيد الاحصائي في نهاية العام تجمع العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا مثلاً او بين اي بلدين. وجرت العادة في نظرية التجارة الدولية البورجوازية على دراستها على انها علاقات بين بلدان . وهو الخطأ الأكبر.

عندما ندرس سوق النفط علينا ان نفرق بين العديد من الأطراف. ان نفرق اولاً بين الدول المنتجة للنفط، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة في داخل هذه الدول. وأن نفرق ثانياً على الصعيد الدولي بين الشركات النفطية الدولية، وبين الحكومات الغربية التي تشتري النفط. سواء كانت تعتمد على النفط المستورد بدرجات كبيرة، مثل دول اوروبا الغربية ما عدا بريطانيا، أو بدرجات اقل مثل الولايات المتحدة الاميركية. ويتعين ثالثاً ان نميز في داخل البلدان الأوروبية المستوردة للنفط بين رأس المال الصناعي المستخدم للنفط، كوقود وبين الفئات الاجتماعية المختلفة المستهلكة للسلع، اما للنفط مباشرة على شكل وقود للسيارات أو للسلع المنتجة استخداماً للنفط. هناك اذن عدد هائل من الافراد يتعين التفرقة بينهم لتبين طبيعة العلاقات النفطية وأثرها بالنسبة الى كل فئة من الفئات. وعلى هذا الصعيد يستفيد بدرجات متفاوتة جداً رأس المال النفطي الدولي متمثلاً في الشركات النفطية الكبيرة، وكذلك تستفيد الدول في البلدان المنتجة للنفط بدرجات اقل بكثير. ولا سيما اذا اخذت في الاعتبار ان موارد النفط يودع جزء منها على شكل ودائع في البنوك الغربية، وفي ظل التضخم تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها، فضلاً عن انها نوع من الرهينة عند الدول المودعة لديها هذه الأموال.

وتستفيد من النفط، على عكس ما هو شائع، حكومات الدول الغربية المستوردة لهذه المادة لأنها تفرض عليها ضريبة كبيرة تصل في بعض الأحيان الى ٦٠ و٦٥ في المئة من السعر الذي يباع به للمستهلك. اما رأس المال الصناعي الذي يصرخ في مرحلة اولى من رفع اسعار النفط حتى لو فرضنا ان هذه الأسعار اعلى نسبياً من اسعار سلع اخرى، فانه يستطيع عن طريق وضعه الاحتكاري ان ينقل العبء في النهاية الى المستهلك. سواء اكان هذا المستهلك في فئات اجتماعية غير رأسمالية في الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة ام كان المستهلك في دول العالم الثالث التي تستورد هذه السلع. وعليه تبقى الفئات الشعبية في الدول المنتجة للنفط والتي لا تنال، في اعتقادي، من اموال النفط الا الفتات. ولسنا بحاجة الى النظر طويلاً الى ما يجري في المجتمعات العربية النفطية وغير النفطية لأن للنفط تأثيراً عاماً. من الناحية المنهجية يتعين اذن ان نتناول موضوع الطاقة في سياق العلاقات بين هذه الأطراف جميعاً.

وقد اثبتت التطورات منذ بداية الثمانينات حتى اليوم، وخصوصاً السياسية التخزينية التي اتبعتها الدول المستوردة، انه لا توجد ازمة في النفط لدى الدول المستوردة. وانما الأزمة هي عند مَن يقومون باستخراج النفط بلا سياسة ترمي الى استخدام موارد النفط من خلق قواعد انتاجية حقيقية، وبلا سياسة حتى بالنسبة الى استخراج النفط وعرضه في السوق الرأسمالية الدولية.

لقد ترك النفط بالطريقة التي يتم بها انتاجه وتسويقه، ونظراً الى الطبيعة الاجتماعية للأنظمة العربية، اثراً هو نوع من الوبال على الأمة العربية لأنه ادى الى تصفية القواعد الانتاجية في الاقتصاديات العربية. ولا نحتاج الى تناول التجارب العربية واحدة واحدة لبيان اثر النفط عليها. ولا يعني ذلك ان هناك ناتجاً يمكن ان يكون من طبيعته نقمة وناتجاً آخر من طبيعته نعمة. وانما النقمة والنعمة لا تتحددان الا اجتماعياً وابتداء من طبيعة الانظمة السائدة. ويعني لو ان هناك تنظيماً اجتماعياً يسعى حقيقة الى الخروج من التخلف عن طريق

نفيه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، لكان من الممكن ان يلعب النفط دوراً محورياً . وفي هذه الحالة لا يستخدم النفط كمجرد مورد لتمويل نوع الواردات المحقق للذاتية، وانما يستعمل ايضاً كأساس

للصناعة النفطية لتقوم عليه الصناعة البتروكيماوية التي تؤدي الى تحول في الزراعة يقود بدوره الى تحول في الصناعة. وهكذا يصبح النفط ركيزة لأساس صناعي يكون بدوره ركيزة لتحوّل كل المجتمع ريفه وحضره.

التبعية والكارثة

ما أثاره الدكتور محمد دويدار حول موضوع النفط العربي في وضعه الحالي وفي الدور الكبير الذي يستطيع ان يؤديه على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن العربي، يبدو غائباً عن السياسات الاقتصادية العربية الراهنة. فالمجتمعات العربية تواجه على نحو متزايد الخطورة مشكلة الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، ما يؤدي الى تعميق التبعية حيال السوق الرأسمالية الدولية ويذهب بعض الباحثين الاقتصاديين الى القول بأن استمرار هذا الوضع قد يؤدي الى حلول كارثة اقتصادية عربية قد تفتح الباب امام شبح المجاعة. لكن ثمة من يرى ان بعض التحول اخذ يطرأ على توجهات المسؤولين نحو الخروج من هذا الوضع وفتح آفاق تطور معقول للاقتصاديات العربية. فكيف ينظر الدكتور محمد دويدار الى هذا الوضع وهو صاحب الدراسات الكثيرة عن مسألة التخطيط واستراتيجية الاعتماد على الذات التي ينبغي اعتمادها لتحقيق التطور الاقتصادي العربي المنشود. يقول:

الكلام على الكارثة والمجاعة يتجاهل، في نظري، حركية المجتمع العربي، وبالتالي يتعين استبعاده ولو مؤقتاً من الحديث. انما يمكن القول بحد أدنى من اليقين ان السياسات التي اتبعت في العالم العربي بمجموعه، مع اختلاف في الدرجة، أدت الى تعميق تخلف

المجتمع العربي وتعميق ادماج الاقتصاديات العربية فرادى في الاقتصاديات الغربية، ما يعني زيادة مستمرة في درجة فقدان

الاقتصاديات العربية، ما يعني زيادة مستمرة في [illegible] فقدان
السيطرة على شروط تجدُّد الانتاج في المجتمعات العربية. وهذا هو المعنى الذي أعطيه للتخلف أو للتبعية: ان المجتمع لا يستطيع ان يحقق شروط تجدد انتاج ذاتي تمكنه من أن يحقق نوعاً من الاقتصاد المتكامل داخلياً. بل ان يصبح له بعض الذاتية المستقلة عن الخارج وذلك بوجود حد أدنى من التكامل الاجتماعي والتكنولوجي للعملية الانتاجية في الداخل.

مثل هذا التحول لم يتحقق في الاقتصاديات العربية. وانما أدت السياسات المتبعة منذ الاستقلال السياسي – والاستقلال السياسي لا يعني بالضرورة التحرر الوطني – الى زيادة ادماج الاقتصاديات العربية فرادى من الاقتصاديات الغربية وبالتالي زيادة التبعية. هذه السياسات تمثلت أولا في أنواع محددة من الاستراتيجية تعرضنا لها في دراساتنا لما سمي باستراتيجية احلال الواردات، في تجارب مثل تجربتي مصر والجزائر. وفي محاولات ما سمي باستراتيجية بناء صناعي من أجل التصدير، خصوصاً عن طريق أكذوبة المناطق الحرة في البلدان العربية. وتأتي في هذا السياق سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر وهي، في تصوري، طريق صريح وواضح لتصفية القواعد الانتاجية التي بنيت في مصر عبر القرون الماضية.

اذا أضفت الى هذا، ان وجود النفط أدى بطريقة او اخرى الى غلبة الاتجاه الريعي في الاقتصاديات العربية، بصفة عامة، وبالتالي الى البعد عن كل ما هو انتاجي، والاكتفاء إما بانتاج النفط واستخدام وارداته بطريقة غير منتجة واما بدور الوساطة. اذا أضفت الى هذا دور النفط يصبح من الطبيعي ان تتناقص القدرات الانتاجية للاقتصاد العربي على رغم امكانياته الهائلة، سواء تمثلت هذه الامكانيات في القوة العاملة، كماً وكيفاً، أو في الثروات الطبيعية، او حتى في الامكانيات المادية التي تم بناؤها في فترة سابقة.

هكذا يصبح من الطبيعي ان يتزايد اعتماد المجتمع العربي على السوق الرأسمالية الدولية وليس على الخارج بصفة عامة. والأدهى

ان حركة التجارة في ما بين الأقطار العربية هي في تناقص بوجه عام. والتجارة مع دول اوروبا الشرقية او المعسكر الاشتراكي لا تأخذ في مجموعها الا طابع العملية الاسعافية: عندما تتخلى السوق الرأسمالية التجارية عن العرب يلجأون الى سوق الدول الاشتراكية. ثم ان زيادة الاعتماد على الخارج تخلق في الوقت نفسه توترات في

المفكر ومؤلفاته

□ د. محمد دويدار ـ استاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي – كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية. أستاذ سابق في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في الجزائر. وأستاذ زائر في العديد من الجامعات والمعاهد العالمية.

□ من مؤلفاته: «نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي» (بالفرنسية)، (الجزائر ١٩٧٨). «مشكلات التخطيط الاقتصادي» (الاسكندرية – ١٩٦٦)، «مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري» (الاسكندرية – ١٩٦٧)، «دراسات في الاقتصاد المالي» الطبعة الثالثة (الاسكندرية ١٩٧٩)، «مبادىء الاقتصاد السياسي» (الطبعة الرابعة الاسكندرية)، «دروس في الاقتصاد النقدي – الجزء الأول – التعريف بالنقود» (الطبعة الخامسة ١٩٨٠)، «الاقتصاد السياسي علم اجتماعي» (بالفرنسية) (الطبعة السادسة ١٩٨١)، «استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد» (القاهرة

١٩٧٨)، «الفقر في ريف العالم الثالث، مع آخرين» (بالانجليزية) (نيودلهي، ١٩٨٠)، «الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير» (الاسكندرية ١٩٨٠)، «استراتيجية الاعتماد على الذات...» مؤلف جماعي (الاسكندرية ١٩٨٠)، «الاقتصاد الراسمالي الدولي في أزمته» (الاسكندرية ١٩٨١)، «استراتيجيات التطور ومشكلة البيئة في افريقيا» (بالانجليزية) (كوالالومبور)، «الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري» (الاسكندرية ١٩٨٢)، «الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات: البترول العربي نعمة ام نقمة»؟ (الاسكندرية ١٩٨٢).

الاقتصاديات العربية، لأن الاعتماد على الخارج لا يظهر فقط في زيادة المشتريات وانما يظهر كذلك في زيادة تكلفة المشتريات متمثلة في الواردات، كما يظهر في استيراد التضخم من الخارج. وهذا التضخم يحدث تغييراً في نمط توزيع الدخل لمصلحة الأقلية على حساب الغالبية. ويظهر الاعتماد على الخارج كذلك في استيراد أنظمة قيم، أقل ما يقال فيها انها تمزق كل ما حققته المجتمعات العربية من قيم بناءة خلال تاريخها الطويل. على ان زيادة التوترات هذه تحمل في ذاتها امكانية الخروج من هذا الموقف. وهذه الامكانية لا تتحقق الا من خلال تنظيم القوى الاجتماعية المنتجة في العالم العربي.

الوضع المصري

وفي سياق الكلام على الاقتصاديات العربية يتطرق الدكتور محمد دويدار الى الوضع القائم في مصر حالياً. يقول:

لا بد من الاشارة اولا الى ان الأزمة القائمة في مصر حالياً تتعدى

الحياة الاقتصادية لتغطي مختلف جوانب المجتمع المصري الثقافية منها والسياسية والاجتماعية. ويتعين التوقف عند نقطة أساسية لا تعطى عادة الأهمية التي تستحق. أعني بذلك ان طبيعة الأزمة تستلزم تحديد المسؤولية التاريخية عما آلت اليه أوضاع مصر اليوم. وهذا يعني تحديد الانتماء الطبقي للسياسات التي أدت الى تبديد امكانيات المجتمع المصري وعدم تمكينه من الخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي كعملية تاريخية.

اعتقد ان هذه الأزمة تتحدد مسؤوليتها بالسياسات التي اتبعت في مصر منذ الحرب العالمية الثانية، وأدت في النهاية الى انتاج نوع من الطبقة الاجتماعية التي أصبحت لا تجد نفسها في اي نشاط انتاجي وتلعب دور الوساطة على كل المستويات. ومن ثم بعض محاولات من جانب رأس المال المصري لتحقيق نوع من الذاتية داخل السوق الرأسمالية الدولية، وهي محاولات ارتبطت بطبيعة تركيبة المجتمع المصري في الخمسينات والستينات. وانتهي الأمر بهذه المحاولات الى قبول التبعية صراحة، والدخول اكثر فأكثر في السوق الرأسمالية الدولية، اي بتعميق التخلف.

اذا صح هذا الكلام يصبح من اللغو الكلام على الخروج من الأزمة باعادة التوازنات في اطار السوق الرأسمالية الدولية. وكذلك في اطار العلاقات بين الاقتصاد المصري او المجتمع المصري والأجزاء الأخرى من الاقتصاد الرأسمالي وبخاصة الأجزاء المتقدمة. وقد أثبت التاريخ المعاصر للمجتمع المصري ان التخلف نتاج هذا النوع من العلاقات في مرحلة معينة، حتى لو كان هناك تغير كيفي من مرحلة لأخرى. واثبت ثانياً ان محاولات النمو في اطار السوق الدولية وفي اطار نوع من علاقات الانتاج الرأسمالية في الداخل، تؤدي حتماً الى تعميق التخلف او التبعية. هذا النمط من العلاقات اوجد في مرحلة أولى التخلف، وفي مرحلة ثانية كرّسه. ومن ثم يصبح من قبيل اللغو او المغالطة العلمية والتاريخية القول بأن نفي التخلف يكون عن طريق

البقاء في نوع العلاقات التي انتجته وكرسته في الماضي القريب وفي المستقبل مروراً بالوضع الراهن.

ومن ثم لا يمكن الخروج من التخلف الا عن طريق اعادة تنظيم المجتمع المصري اجتماعياً وسياسياً من وجهة نظر اصحاب المصلحة في الخروج من التخلف. وأستطيع ان ادعي ان المسؤولية التاريخية أصبحت للغالبية من المنتجين في مصر وليس لفئات أخرى.

المشروع الصهيوني

وينظر الدكتور دويدار الى قيام دولة اسرائيل على انه مشروع امبريالي يهدف في النهاية الى اعاقة نمو الاقتصاد العربي وإدامة تبعيته للسوق الرأسمالية الدولية. ويوضح وجهة نظره كالآتي:

تجسِّد دولة اسرائيل الظاهرة الاستعمارية او الامبريالية الأكثر تبلوراً في العالم العربي. ويتعين لفهمها ان ترصد حركة المشروع الصهيوني عبر الزمن. بدأت فكرة الدولة الاسرائيلية في العصر الحديث منذ أيام نابليون بونابرت الذي فكّر في اقامة نوع من المستعمرات لليهود في فلسطين على اثر هزيمته في عكا. وبرزت الفكرة مجدداً في ذروة تناقض القوى الغربية مع دولة محمد علي في اواخر الاربعينات من القرن الماضي، ولاسيما في الفترة ما بين عامي ١٨٣٨ - ١٨٤٠ عندما أخذ هذا التناقض شكل الصراع المسلح. عندئذ بدأت أولى محاولة بريطانية لبناء مستعمرة يهودية في فلسطين وذلك عن طريق روتشيلد الذي أوفد احد أصهاره لاجراء اتصالات لانشاء هذه المستعمرة. لكن هذه المحاولة فشلت لأن الجيوش المصرية كانت لا تزال موجودة في الشام. وعندما فشلت هذه المحاولة ذهب ليفاوض محمد علي، بعد ضربة سنة ١٨٣٨ - ١٨٤٠، ولكن في شكل مشروع مالي، ورفض محمد علي المشروع كله. ثم كانت الظروف المعروفة التي تم فيها انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨، وكانت

هذه المرحلة الأولى التي تمثلت في الاستيلاء على الأرض وغرس الدولة الاسرائيلية في الأرض العربية. وفي هذه المرحلة كان المشروع الصهيوني يقوم على اثارة فكرة الأمن اليهودي خارج الجيتو الغربي وعن طريق بناء ما سمي بالوطن القومي لليهود. وكان يموّل اساساً من رأس الحال المهيمن في الاقتصاد العالمي ويموَّل جزئياً من رأس المال الصهيوني على الصعيد الدولي.

المرحلة الثانية: تمثلت في انهاك الوجود العربي او انهاك وجود الأنظمة العربية ودفعها الى المهاجمة بغية السيطرة على كل الأرض الفلسطينية. وهذا ما حصل عن طريق حرب ١٩٦٧ التي أدت الى السيطرة على كل فلسطين، فضلاً عن اجزاء من الأراضي العربية المجاورة. في هذه المرحلة اصبحت فكرة الأمن لتنفيذ المشروع الصهيوني تتمثل في انهاك وجود الأنظمة العربية، ثم ضرورة البدء بضرب الأنظمة العربية عسكرياً حتى لا يتلقى الجيش الاسرائيلي الضربة الأولى.

المرحلة الثالثة: تتمثل في تحقيق نوع من الكيان الاقتصادي المحلي للكيان الاسرائيلي في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ولا يتم ذلك، الا بتوسع اسرائيل جنوباً وشمالاً. والتوسع في الجنوب قد يبدأ بانهاك الوجود المصري لكي يتيح لاسرائيل امكانية التوسع شمالاً. وفي هذه المرحلة يتحدد أمن اسرائيل.

أي رسالة أو تعليق؟